## محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 15

**محضر الجلسة**

**تاريخ الاجتماع**:28 مارس 2012.

**اجتماع:** عدد 15.

**جدول الأعمال**: الاستماع إلى الأستاذ مصطفى بن اللطيف.

**افتتاح الجلسة**: الساعة 09 صباحا.

في إطار تنظيم جلسات استماع لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية إلى الخبراء، افتتح السيد رئيس اللجنة الجلسة بالترحيب بالأستاذ مصطفى بن اللطيف الذي أعطاه الكلمة ليقدم مداخلته وليقدم مقترح مشروع الدستور المقترح من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل.

أكد المحاضر في بداية عرضه على أهمية دور لجنة الجماعات المحلية وما يقع على عاتقها من مسؤولية تحقيق أهداف الثورة من حرية  وديمقراطية وعدالة اجتماعية. وان أي نظام ديمقراطي يقاس بمدى مساندته للحكم المحلي ، فالحكم المحلي مقياس عمق الديمقراطية في نظام سياسي ما.

ويعرف الأستاذ اللامركزية بأنها شكل من أشكال تنظيم الحكم يقوم على التوازن بين مقتضيات وحدة الدولة واحترام الخصوصية الجهوية. وهذا التوازن يقوم على جدلية الوحدة والتنوع والحاجة لخلق معادلة متوازنة بينها وهو ما يميزها على مفهوم الدولة الفدرالية وعلاقتها بالدول الأعضاء. فالفلسفة التي يتأسس عليها مفهوم الجماعة المحلية كشكل للتنظيم  اللامركزي هي فكرة ان "أهل مكة أدرى بشعابها ". وهو ما يميزها عن المنطق الذي تنبني عليه اللامحورية التي تقوم على مبدأ الوحدة ولا تراعي  التنوع فهي ليست سوى شكلا من المركزية كتكريس لفكرة وحدة الدولة فقط. وبالتالي فالهاجس الرئيسي للإدارة اللامحورية هو هاجس أمني و هي  تعتمد على تقنيتي التعين والتفويض وعلى أعوان ينفذون سياسية الدولة على المستوى المحلي. فالإدارة اللامحورية لا تتمتع بالشخصية المعنوية و لا بصلاحيات ذاتية و لا بسلطة اتخاذ القرار وليس لها موارد ذاتية ولا ميزانية  مستقلة  عن ميزانية الدولة حيث تجد تمويلها في اعتمادات تحول لفائدتها.

وبخلاف ذلك  المواطن هو مصدر مشروعية الإدارة اللامركزية  التي تجد  أساسها في منطق اختيار المواطن ومراعاة مصالح المتساكنين ومنطق "التشريك" في السلطة فالبلدية هي السلطة الأقرب للمواطن.كما أكد المحاضر أن واقع اللامركزية في بلادنا منذ 59 كان فيه تهميش وتركيز على الوحدة القومية الصماء مما أدى إلى واقع الانغلاق السياسي وغياب التعددية عن البلديات والمجالس الجهوية وإفراغ اللامركزية من محتواها مما دعم الاستبداد ، كما بين أن النظام السابق كان فيه خلط بين اللامحورية واللامركزية وان رمز الخلط يتجسد بوضوح في الولاية حيث غلب القانون اللمحورية على اللامركزية بتراس الوالي المجلس الجهوي.

وبالرجوع إلى نشأة  مفهومي المركزية و اللامركزية بين المداخل أن نشأتها كانت في أوروبا. وقد ارتبطت بفكرة "دعه يعمل" ثم بفكرة "دعه يمر" كأسس لتحرير المبادرة والتنقل في مواجهة النظام الإقطاعي المتسلط. وكردة فعل على ظاهرة التحرر واستقلالية فئات اجتماعية عن ذلك النظام، ظهرت فكرة وحدة الدولة والحاجة لتدعيم الحكم المركزي وارتبطت بفلسفة "الدولة الأمة" l’Etat nation وطرح التساؤل حول تعريف هذا المفهوم؟ وأجاب المداخل أن "الدولة الأمة" تجد أساسها في نظرية سيادة الأمة التي تقوم على التكامل بين الجانب الروحي والجانب المادي أو المعطيات الموضوعية والتي تترجم بوحدة النسيج الاقتصادي والاجتماعي والترابي للمجموعة البشرية التي تكون الدولة.

وفي المقابل ظهرت الحاجة الى ربط الصلة بين المركز والمجموعة البشرية التي تعيش فوق رقعة معينة من إقليم الدولة من هنا كانت العلاقة بين المركزي المحلي وارتبطت بفكرة الملك يسود ولا يحكم التي أسست لديمقراطة السلطة ولا مركزيتها ثم تطورت لفكرة المشاركة في الشأن العام وذاتية تسير الشأن المحلي.

وأوضح الأستاذ بن اللطيف أن نماذج اللامركزية يمكن أن تأسس على مفهومين مختلفين. أولا المفهوم الشكلي ويركز على البعد الإجرائي ويعرف اللامركزية كأسلوب للتنظيم الإداري والجماعة المحلية كمجرد إدارة تنفيذية. وهو ما يكرسه النموذج الفرنسي. ثانيا المفهوم الجوهري أو المفهوم السياسي ويعرف اللامركزية بنظام الحكومة المحلية كنموذج متطور يعتمده النظام الانقليزي local gouvernement .

وفي تعريف الجماعة المحلية تم التمييز بين اللامركزية الترابية واللامركزية الفنية وأساسها تطور فكرة المرفق العام واستقلالية تسييره ونشأة مفهوم المؤسسة العمومية وهو ما استدعى تعريف الشخصية المعنوية وتصنيفاتها. وأكد أن اهتمام اللجنة سيتركز على اللامركزية الترابية أي البلدية والمجالس الجهوية .

وفي نفس الإطار تم تعريف الإشراف على الجماعات المحلية ومقارنته بالسلطة الرئاسية التي تمارس على الإدارة اللامحورية وهي سلطة تلقائية لا تحتاج  إلى  النص يمارسها الرئيس الإداري حسب التسلسل التقليدي. وهي رقابة شاملة تضم القانون والجدوى. ومن آلياتها الإلغاء والتعديل. وهي سابقة ولاحقة ومتزامنة. أما رقابة الإشراف هفي مقيدة بالنص وهي رقابة شرعية فقط حيث تفترض عدم التدخل في خيارات الجماعات المحلية. وهي بالضرورة رقابة لاحقة على القرار المحلي.

وفي عرضه للنموذج الذي قدمه مشروع دستور الاتحاد العام التونسي للشغل أكد الأستاذ أن اللامركزية لا بد أن تأخذ حظها في نص الدستور بعد أن كانت مهمشة في فصل وحيد بالدستور السابق الذي كان موضوع نقد لأنه لا يتضمن مبادئ الديمقراطية ولا يعتمد مبدأ الانتخاب في تعريف الجماعات المحلية.

وأوضح أن تصور الاتحاد العام التونسي للشغل يستند إلى ثلاث منطلقات. أولا أن الثورة انطلقت من جهات محرومة. ثانيا الثورة تقوم على مبادئ الكرامة والحرية وهو ما يطرح إشكالية العدالة في التنمية بين الجهات. والجماعة المحلية  لا بد أن تكون الضامن للحرية وتكرس مبادئ الديمقراطية والتضامن. ثالثا لا بد من إدراج مفهوم التسيير المحلي الحر للشؤون المحلية ومراعاة خصوصية الجهات والتركيز على الديمقراطية التشاركية.

كما تضمن هذا التصور إعادة التقسيم الترابي إلى أربعة أشكال مبدئية للجماعات المحلية: الجهات والولايات و البلديات و المجالس الريفية  مضمنة بنص الدستور و يتبنى مفهوم البعد التنموي للجهة باعتماد سياسة أقطاب التنمية مثال إقليم تونس الكبرى.

ختمت الجنة عملها بضبط موعد لاحق.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.

**رئيس اللجنة**

**مقرر اللجنة**

**عماد الحمامي**

**فيصل الجدلاوي**